95 / 2017

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم في 14 أكتوبر 2017 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع الإدماج الاقتصادي للشباب (مبادرون)

فصل وحيد :

تمت الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بواشنطن في **14 أكتوبر 2017** بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والخاص بمنح قرض قدره اثنان وخمسون مليون وسبع مائة ألف أورو (52.700.000 أورو) لتمويل مشروع الإدماج الاقتصادي للشباب (مبادرون).

شرح أسباب

مشروع الإدماج الاقتصادي للشباب (مبادرون)

1-الإطار العامّ للمشروع

ظلت الحكومات التونسية المتعاقبة منذ قيام الثورة تحت ضغوطات هائلة للوفاء بوعودها والتزاماتها تجاه منظوريها وتجسيم المكاسب الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع وجعلها ملموسة في حياتهم اليومية.

ويعتبر الفقر والبطالة من أكبر التحديات التي تواجهها الحكومة نظرا لانعكاسهما على الاقتصاد ولكونهما يمثلان خطرا مباشرا يهدد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي للبلاد.

وبالرغم من انخفاض معدل الفقر بمقدار النصف في الفترة الممتدة بين 2000 و2010 (من 32 % إلى 15.5 %)، لا تزال الفوارق بين الجهات والفئات العمرية كبيرة بل ازدادت عمقا في بعض المناطق بعد الثورة، حيث يقدر المعهد الوطني للإحصاء أن معدل الفقر الجهوي قد وصل إلى 20 %.

وقد تفاقمت ظاهرة الخمول لدى الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة حيث أن ثلثهم يعتبر خارج دائرة العمل أو التعليم أو التكوين. كما تشكل الفجوة بين الجنسين للنفاذ إلى الفرص الاقتصادية ظاهرة متعددة الأوجه ورغم أن تعزيز المساواة بين الجنسين في تونس يعود إلى الستينيات، فإن معدلات البطالة لدى النساء أكبر من الرجال واحتمال مشاركتهن في الحياة النشيطة أقل بكثير من الذكور.

وبالرغم من تعدد برامج التشغيل النشيطة وتعدد السياسات الاجتماعية الموجهة للعائلات المعوزة، فقد تفاقمت التحديات المطروحة بفعل النمو الاقتصادي البطيء الذي انخفض بعد الثورة ولم ينتعش إلا بصورة متواضعة، إذ بلغ متوسط النمو الاقتصادي 1.4 % منذ 2011.

في هذا السياق، يتنزل مشروع الإدماج الاقتصادي للشباب "مبادرون" الذي يجسم توجهات الحكومة الرامية إلى إتباع منهج متعدد القطاعات، ويسعى إلى تنسيق أفضل لتعزيز فرص العمل لفائدة الشباب وللفئات الأكثر حرماناً، ويعتمد مقاربة مندمجة لمعالجة طلبات وعرض الشغل وتمويل الاستثمارات التحفيزية وتعزيز التنسيق المؤسساتي بين الهياكل الحكومية المختلفة على الصعيدين المركزي والمحلي.

تمّ **بتاريخ 14 أكتوبر 2017** إبرام اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع الادماج الاقتصادي للشباب "**مبادرون**" بمبلغ قدره **52.7 مليون أورو** أي ما يعادل قرابة **60 مليون دولار**.

2-أهداف المشروع

يهدف مشروع الإدماج الاقتصادي للشباب "مبادرون" إلى دفع نسق إحداث فرص العمل اللائق ودعم بعث المشاريع الصغرى في ولايات منوبة وجندوبة وسليانة والقصرين والقيروان وصفاقس وقبلي، وذلك من

خلال تقديم حزمة من الخدمات المصممة خصيصا لطالبي الشغل من الفئات الهشة الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة من ناحية وخدمات موجهة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتطوير سلاسل القيمة ذات القدرة التشغيلية العالية من ناحية أخرى.

وسيعالج المشروع المسائل المتعلقة بالصعوبات والعراقيل التي توجهها الشرائح الضعيفة للاندماج في سوق الشغل وتعزيز فرص العمل اللائق في الولايات المستهدفة من خلال:

- تأمين خدمات مرافقة مشخصة وإحاطة لفائدة طالبي الشغل المنتفعين بالمشروع؛
- تعزز تنمية القطاع الخاص بالمناطق المعنية بالمشروع وتهيئة مناخ ملائم لخلق فرص التشغيل؛
- تعزيز وتطوير قدرات الأطراف المتدخلة في المشروع ودعم التنسيق فيما بينها.

3-مجال تدخل المشروع

يغطّي المشروع مجموعة متنوعة من الولايات: أربعة منها تقع في منطقتين الشمال الغربي والوسط الغربي وهي وجندوبة وسليانة والقصرين والقيروان وواحدة شبه حضرية في منطقة تونس الكبرى وهي منوبة، وأخرى في منطقة الجنوب الغربي وهي قبلي وذلك نظراً لموقعها الجغرافي ووضعها الاجتماعي والاقتصادي وندرة المشاريع التنموية الممولة فيها من قبل الجهات المانحة وأخيرا صفاقس نظرا لإمكانياتها الاقتصادية المتنوعة وقربها من مناطق الشمال والوسط الغربي الأقل حظا في التنمية.

وقد تم اختيار هذه الولايات وفق معايير اجتماعية واقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الضعف الاقتصادي والاجتماعي للمنتفعين والتحديات المرتبطة بالإقصاء الاجتماعي والمهني باعتماد نسبة الفقر ومؤشر التنمية الجهويّة
- تعزيز الترابط والتكامل بين مختلف المشاريع الممولة من قبل المانحين في الولايات المعنية ورسملة نتائجها ومخرجاتها.

وسيتم تنفيذ هذا المشروع على امتداد ستة سنوات وعلى مرحلتين:

- مرحلة أولى: تشمل ولايات جندوبة، والقصرين، والقيروان، ومنوبة وصفاقس،
- مرحلة ثانية: تشمل ولايات سليانة وقبلي.

وسيستفيد من هذا المشروع حوالي 10.000 شاب وشابة بصفة مباشرة من بين أبناء العائلات المعوزة أو محدودة الدخل والشباب الجانحين وخريجي المنظومات السجنية والأمهات فاقدات السند العائلي والعاملين في القطاع غير منظم إلى جانب الشباب الذين طالت بطالتهم والمسجلين بمكاتب التشغيل. كما سيتم دعم نحو 250 مؤسسة صغرى وصغيرة ومتوسطة منتصبة بالجهات المعنية.

4-مكوّنات المشروع

يتضمن المشروع ثلاثة مكونات وهي:

المكوّن 1: تحديد الفئات الهشة المستهدفة وربطها بسوق الشغل بقيمة مالية قدرت بـ (17.47 مليون دولار أمريكي):

ويهدف هذا المكون إلى ضبط العوائق التي يواجهها المنتفعون والتي تعترض إمكانية حصولهم على فرص عمل، وتقديم الخدمات اللازمة والضرورية للرفع من تشغيليتهم ومساعدتهم على الاندماج في الحياة النشيطة (7000 منهم في إطار عمل مؤجر و3000 في إطار بعث مشروع). ويتمتع المنتفعون بالمشروع وعلى امتداد سنة، بمنحة شهرية تتراوح قيمتها بين 200 و300 دينار إضافة إلى تكفل المشروع بمصاريف المرافقة والاحاطة التي ستؤمنها جمعيات مختصة يتم انتقاؤها للغرض.

المكوّن 2: دعم خلق فرص العمل بقيمة مالية قدرت بـ (*32.7 مليون دولار أمريكي*) من خلال دعم سلاسل القيمة ذات القدرة التشغيلية العالية: ويهدف هذا المكون الفرعي إلى دفع نسق إحداث مواطن الشغل من خلال تقديم خدمات وحوافز للمؤسسات الصغرى والمتوسطة المنتصبة في الجهات المستهدفة ومساعدتها على تطوير سلاسل القيمة وسيتم في هذا الصدد تطوير حولي 4 سلاسل قيمة بمشاركة حوالي 250 مؤسسة اقتصادية لخلق أكثر مواطن شغل.

ويمكن ان تكون الخدمات والحوافز المقدمة للمؤسسات المستفيدة على النحو التالي: (أ) تغيير التراتيب والتشريعات القطاعية؛ (ب) خدمات تكوين، تحسيس وتوعية...؛ (ت) القيام باستثمارات استراتيجية في الخدمات أو السلع و؛ (ث) منح جزء من التمويل وفق مخطط الاستثمار financement à coût partagé في شكل هبة.

المكوّن 3: دعم وتعزيز قدرات الهياكل والأطراف المتدخلة في المشروع بقيمة مالية قدرت بـ (6.33 مليون دولار أمريكي)

يهدف هذا المكون إلى تعزيز وتطوير قدرات الأطراف المتدخلة في المشروع ودعم التنسيق فيما بينها لاسيما من خلال الأنشطة التالية:

- المشاركة في إحداث منصة مختصة في تطوير سلاسل القيمة ومأسستها؛
- وضع وتطوير نظام تصنيف إحصائي (système de typologie statistique)؛
- وضع نظام معلوماتي مفتوح للأطراف المتدخلة؛
- وضع تمشٍ معتمد (démarche certifiée) في مجال المرافقة والإحاطة بطالبي الشغل؛
- وضع نظام لمتابعة ومعالجة عرائض وتشكيات المنتفعين لضمان جودة الخدمات المسداة؛
- دعم قدرات الأطراف الرسمية المتدخلة (مكاتب التشغيل، دور الشباب...) وتطوير كفاءتها في مجال الاتصال والمرافقة والمتابعة والتقييم؛
- دعم قدرات الجمعيات (250-200 جمعية) التي ستؤمن المرافقة من خلال تكوينها وتطوير مهاراتها وجعلها قادرة على توفير خدمات مشخصة تستجيب لحاجيات المنتفعين.

5- النتائج المنتظرة

- 10000 شاب تمتعوا بإحاطة وبمرافقة مشخصة منهم 2200 تمكنوا من بعث مؤسساتهم الخاصة؛
- 7000 موطن شغل وفرصة تربص محدثة؛
- 250 مؤسسة صغرى ومتوسطة استفادت من الخدمات و/أو الحوافز التي يقدمها المشروع؛
- 250 إطار من مختلف الهياكل المتدخلة تمتعوا بدورات تكوين لدعم وتعزيز قدراتهم؛
- منصة لتطوير سلاسل القيمة محدثة؛
- 4 سلاسل قيمة ذات قدرة تشغيلية عالية تم تطويرها؛
- تمشٍ معتمد (démarche certifiée) في مجال المرافقة والإحاطة بطالبي الشغل موضوع قيد الإنجاز ؛
- نظام تصنيف إحصائي (système de typologie statistique) تم تطويره؛
- نظام لمتابعة ومعالجة عرائض وتشكيات المنتفعين لضمان جودة الخدمات المسداة تم تطويره؛
- نظام معلوماتي مفتوح للأطراف المتدخلة تم تطويره؛
- 250 جمعية تمتعت بدعم وتعزيز قدراتها.

6- رزنامة الإنجاز

من المنتظر أن ينطلق المشروع في غضون سنة 2018، وتمتد فترة الإنجاز على 6 سنوات. وستتولى وحدة تصرف حسب الأهداف التي سيتم إحداثها صلب وزارة التكوين المهني والتشغيل بمشاركة كل من وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى ووزارة التجارة ووزارة المرأة والأسرة والطفولة ووزارة شؤون الشباب والرياضة السّهر على تنفيذه.

7- الشروط المالية للقرض

- **مبلغ القرض:** 52.7 مليون اورو
- **فترة السداد:** 30 سنة (فيها 6 سنوات إمهال)
- **نسبة الفائدة:** متغيّرة (تبلغ حاليا 0.676 %)
- **عمولة الافتتاح:** 0.25% (من قيمة القرض: دفعة وحيدة)
- **عمولة التعهّد:** 0.25% (من المبالغ الغير مستهلكة).

تلك هي الغاية من مشروع القانون المعروض.